

دور العائلات الملكية في تأسيس الدولة القومية

كواتي فاطمة الزهراء

أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة -2-

ملخص

اتسم التاريخ الحديث في مجال التنظيم السياسي بترسيخ دعائم الدولة القومية، التي تستطيع من منظور العصر الحاضر ومعاييرها أن تجمع شتات المجتمعات المنشورة، بعد انحلال الروابط الإمبراطورية وانقراض الدولة التقليدية. فأصبحت - إلى حد الآن على الأقل - الشكل الوحيد القادر على تنظيم المجتمعات الحديثة. وقد تدخلت عدة عوامل ساهمت في ظهور الدولة القومية، أبرزها كان الدور الفعال الذي لعبته العائلات الملكية القوية في ظل الصراعات والفوضى التي عرفت أوروبا العصور الوسطى.

Résumé

L'histoire contemporaine a été marquée par l'apparition de l'État-Nation, qui a pu rassembler les sociétés déchirées après l'effondrement de l'empire et la fin de l'Etat traditionnel. L'État-Nation est le seul model politique à l'heure actuel capable d'organiser les sociétés modernes. Plusieurs facteurs ont contribué à la construction de L'État-Nation, le plus éminent c'est le rôle important des familles royales en Europe médiévale

مقدمة

دامت عملية تشكيل الدولة القومية الحديثة قرونا طويلة، فكانت عملية الانتقال من النظام الإقطاعي السائد آنذاك إلى نظام الدولة القومية عملية معقدة حافلة بالصراعات والحروب. وقد ساهمت العائلات الملكية القوية بصفة رئيسية في بناء الدولة القومية، حيث كانت النواة التي تشكلت منها الأمم الحديثة كنتيجة غير مقصودة لمطامحها الخاصة في توسيع أراضيها وممتلكاتها. فهي أسر إقطاعية تحصلت على الولاء واعتراف الشعب بها كعائلة ملكية، مما سمح لها بأن تفرض إرادتها عندما يتولى الحكم فيها ملوك أقوياء ذوي طموح. وقد أبرز أرنست رينان أهمية الدور الذي لعبته العائلات الملكية في فرنسا وكيف استطاعت أسرة الكابتيان طيلة 800 سنة أن تصنع الوحدة. " ويضيف: أن لكل قومية أسرة مالكة تقابلها وتتجسد فيها عبقرية ومصالح الأمة. " (نديم البيطار، 1986. ص27). وكتب المؤرخ

الفرنسي للدولة القومية جوهانة أن " سبب التمثال ليس الرخام بل الفنان وفي مسألة القومية فالأساس كان العائلة المالكة " (نديم البيطار، 1986. ص 29).

وقد شكلت هذه العائلات الإقليم القاعدة الذي من خلاله انطلقت عملية تأسيس الملكيات القوية والمطلقة، ثم بعد ذلك الدولة القومية فكيف استطاعت هذه العائلات الملكية تأسيس الدولة القومية ؟ وما هي الوسائل التي استخدمتها في ذلك؟

المبحث الأول: وضع أوروبا السابق لظهور الدولة القومية

المطلب الأول: التفتت السياسي

أدت الغزوات البربرية إلى تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى ممالك وإقطاعيات صغيرة، وإلى اختفاء الحكومات الرومانية القوية والمركزية، مما جعل أوروبا تعيش حالة من التفتت السياسي والإقليمي، اتخذ شكل عدة دول إقطاعية يحكمها أسياد يتمتعون بكل الاستقلالية، ويمارسون كافة السلطات السياسية والاقتصادية والقضائية والعسكرية وهذا لمدة تزيد عن 400 سنة، في حين لم يحكم الملوك سوى أراضيهم وملكياتهم الخاصة.

فملك فرنسا مثلاً لم يحكم سوى منطقة ايل دي فرانس وهي باريس وضواحيها حالياً، أما بقية فرنسا فقد قسمت الى دول اقطاعية مثل: أنجو، يريتاني، فلاندر، نورمنديا. هذا الوضع صعب من محاولة السلطات الملكية فرض نفسها، فالملوك كانوا مجرد أسياد إقطاعيين كبار متصارعين فيما بينهم ذوي سلطات محدودة. ومن جانب آخر جعل أوروبا المسيحية منطقة متفسخة تتقاسمها ممالك ضعيفة متناحرة. فالحرب الإقطاعية كانت أمراً شائعاً في أوروبا بين السيد والمقطع التابع (وهو الشخص الذي يتعهد بخدمة مالك الأرض)، و" حارب السادة بعضهم بعضاً لأنهم كانوا يحاولون في معظم الأحيان الاستيلاء على أراضي بعضهم البعض. كما شكلت الكنيسة التي كانت لها أمراؤها واقطاعاتها الخاصة جزء من النظام الإقطاعي." (ج. كولوتون، 1981، ص 45).

جعل هذا الوضع من أوروبا منطقة مكشوفة يتم النيل منها بسهولة ويسر، فهي عرضة للغزوات الموسمية التي تشنها عليها قبائل الفريز والسكسون الوثنية من الشمال، أما جنوبها فكان مهدداً بالابتلاع من طرف الجيوش الإسلامية التي سحقت ببضعة معارك الفيزيغوط في اسبانيا وتجاوز مداها شمالاً جبال البرانس.

المطلب الثاني: هيمنة الكنيسة

في حوالي عام 700 م كانت الكنيسة هي كل ما تبقى من الإمبراطورية الرومانية في أوروبا، وكانت القوة الحضارية الرئيسية خاصة عندما "اعتلى أسقف روما مركز رئاسي واعترف به بصفة قاطعة تقريبا كافة الأساقفة." (الموسوعة العربية العالمية. ج 16، 1999، ص 291).

حيث تمكنت من توحيد أوروبا روحيا في عصر سادته التمزق. وتولى البابوات والأساقفة وآخرون من كبار النصارى وظائف حكومية، فجمعت الضرائب وتم الاحتفاظ بالمحاكم التشريعية لمعاقبة المجرمين. ومن جهة أخرى أصبحت أكبر مالك للأرض في أوروبا الغربية جراء ما كانت تحصل عليه من السادة الإقطاعيين مقابل خدمات يؤديها رجال الدين. كما كانت الكنيسة قوة سياسية أكدت سيطرتها على الملوك والسادة الإقطاعيين عن طريق إعلانها عليهم الحربان الكنسيتان المتمثلتان في:

1/ الطرد من الملة النصرانية.

2/ غلق كل الكنائس مما يقلب الشعب على سادتهم وبالتالي يتمردون عليهم.

و عليه فإن الكنيسة بفضل تنظيمها الجيد ومركزيتها المحكمة تمكنت من أن تصبح قوة سياسية وروحية في آن واحد.

المبحث الثاني: السياسة التوسعية للعائلة الملكية

استطاعت العائلة المالكة عبر قرون من التوسع الذكي والماكر أن تقيم الدول والحكومات التي تحولت وأصبحت دولا قومية. فعائلة تيودور في إنجلترا والفالوا، والبربون، وكابيتان في فرنسا والهابسبورغ في اسبانيا والفازاس في السويد، والافيزيس في البرتغال كانوا يتمتعون بالإرادة القوية والطموح والكفاءة، مما مكنهم من توسيع سلطاتهم الشخصية. كانت البداية باجبار الإقطاعيين التابعين على الخضوع للملك في إطار نظام من العلاقات الشخصية والعقارية. فبرز المبدأ القائل بأن الملك لا يقدم خضوعه لأحد. وقد تم هذا التوسع بأساليب مختلفة:

المطلب الأول القوة العسكرية

وهو الأسلوب السائد في تلك الفترة والذي لجأت إليه الممالك في أغلب الأحيان، وقد استخدمت في ذلك جنود مرتزقة. وبين هاربت سبنسر في كتابه مبادئ علم اجتماع " أن البني السياسية في كل مكان تنتج عن الحروب بين جماعات مختلفة." (نديم البيطار، 1986، ص 43). ففي فرنسا التي تعتبر أعرق القوميات الأوروبية، شكلت الفترة الممتدة من عهد فليب أوغسطين (1180-1223م) إلى عهد لويس الرابع عشر (1643-1715م)، فترة توسيع وضم

للأقاليم والأجزاء التي أصبحت فيما بعد فرنسا الحديثة. إذ تم ضم نورمنديا، التي تعد من أهم الإقطاعيات في المنطقة نظرا لاتساعها وتنظيمها الجيد، بعد حرب خسرها الدوق المعروف بالملك جون، وألحقت إقطاعية اللانغيدوك بعد حرب لم تشارك بها. كما تم ضم إقليم اللورين بهزيمة عسكرية.

أما في انجلترا فقد استطاعت عائلة ويسكيس أن تحقق نوع من الاتحاد بين الإمارات والممالك المتخاصمة، لكن استمرار هذا الاتحاد كان عن طريق الغزو النورمندي بقيادة وليام الفاتح عام 1066م، وتشكلت فيما بعد بريطانيا بضم الولز واسكتلندا عبر قرون من الحروب. وأنتهج نفس الأسلوب في اسبانيا، ففي عام 1035م أصبح فرديناند الأول ملك على إقليم كاستيل وبعد عامين ضم ليون لمملكته عن طريق القوة العسكرية ثم بعدها إقليم نافارا.

المطلب الثاني: المصاهرة

لجأت الملكيات الطموحة للتوسع عن طريق مصاهرة عائلات ملكية أخرى. فقد ضم ملك فرنسا فليب له بيل إقليم شامبانيا عن طريق زواجه. كما تم ضم إقليم اللورين إلى فرنسا بعد وفاة سيدها الذي كانت ابنته زوجة لويس الخامس عشر. كذلك تم ضم إقليم قشتالة إلى مملكة أراغون عام 1479م بسبب زواج أميرة قشتالة ايزابيلا بأمير أراغون عام 1469م فتشكلت مملكة اسبانيا.

المطلب الثالث: الاحتيالات القانونية

وكان روادها المحامون "الذين وجهوا اهتماماتهم إلى الأقاليم الإقطاعية في منطقة ما يبحثون في ماضيها ويفتشون فيه عن التبريرات القانونية التي تبرر ضمها إلى ملوك إيل دي فرانس. فكانوا يخرجون دائما بمخطوطة أو وثيقة تدل على وجود شخص من أقارب العائلة المالكة كان يمتلك تلك أو هذه الأرض.... أو أن هذا الدير كان تابعا لدير فرنسي... فكانوا... قادرين دائما على البرهنة بأن الأرض كانت جزء من فرنسا." (نديم البيطار، 1986. ص74). وعلى هذا الأسلوب تم إلحاق إقليم الألزاس إلى مملكة فرنسا.

المطلب الرابع: الصفقات

تمثل هذا الأسلوب في عقد صفقات بين أطراف مختلفة للحصول على أقاليم معينة، كأن تعقد صفقة بين الملك والكنيسة لحماية المؤسسات الدينية وفي المقابل يشترك الملك مناصفة في هذه الممتلكات. ونتيجة لهذه الحركة السريعة والواسعة أضحي الناس لا يميزون بين أملاك الملك أو أملاك الكنيسة أو الأملاك الخاصة، هذا ما أدى إلى ظهور نظام إقطاعي شبه هرمي يحتل الملك فيه القمة واكسبه قوة على حساب النبلاء.

المبحث الثالث: مركزية السلطة

إن تعزيز سلطة الملكيات أو الملوك لمختلف مراحلها تدين بالشيء الكثير للأجهزة الإدارية والقضائية والعسكرية والسياسية، التي شكلت هذه الأرضية لتوحد القوانين التي تمكن من تنظيم الحياة اليومية لكل فرد. فبفضلها " برزت السلطة الملكية أكثر ثقة بالنفس وأكثر وعياً لمسؤولياتها. فهي تعتمد كل الاعتماد على نظم اشد تماسكا وانسجاما تمارس سلطتها بواسطة أداة إدارية أكفأ تتشعب وتتضخم أكثر مع الوقت استجابة مع الظروف العارضة " (رولان موسنييه، 1998، ص 599). وقد استوحت الملكيات تركز السلطة من تقاليد الكنيسة التي ورثتها هذه الأخيرة عن الإمبراطورية الرومانية. وتجلت سياسة الملكيات في هذا المجال في اتجاهين:

المطلب الأول: إنشاء الأجهزة الإدارية

فبدءا من القرن 12 بادرت الممالك لإنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة من قضائية وتنفيذية وتشريعية، وكانت البداية باستخدام مأمورين لجمع الأموال، لكن ما فتئت هذه الأجهزة أن توسعت بتوسع الأملاك، فبات لزاما على الملك تعيين ممثلين إضافيين أكثر أمانة وأرفع مستوى وهم رجال القانون وبالأخص القضاة منهم. وفي وصف ماركس " للدولة الفرنسية الحديثة... في جهازها البيروقراطي والعسكري الرهيب، عن طريق مجموعة كبيرة من الموظفين بلغ النصف مليون، يخلص إلى القول أن هذه السلطة التنفيذية نتجت عن أيام الملكية المطلقة. " (نديم البيطار، 1986، ص 37). ويمكن تصنيف الأجهزة إلى:

الفرع الأول: تنفيذية

و تشمل:

1- رقابة الأموال الملكية

ففي فرنسا كان مدراء بيت المال ملزمين بأن يقدموا في كل سنة كشفا لبيت المال ومن جهة ثانية كانت أول دولة أسست نظامها الضريبي على قواعد ثابتة، بعد أن أخذت تسير مواردها المالية بيد من حديد. فقد كان ديوان المحاسبة ومجلس ممثلي الشعب يحددان كل سنة ميزانية الدولة، والتي من خلالها يتم تحديد توزيع الضرائب. وكانت هذه الرسوم والضرائب الملزمة في كل من فرنسا وأسبانيا، تخضع لتفتيش دقيق من قبل مراقبين يعينهم الملك. وفي هذا الوقت برزت صلاحيات مجلس الضرائب ومجلس الخزينة التي أسست فروع لها في عدة مدن من المملكة الفرنسية.

أما في إنجلترا فقد وضع الملك ادوارد الأول الأجهزة المالية بعد أن تمكن من " فتح إقليم الولز.. وبعد أن استفاد من انطلاق التجارة، فوجد موارد وافرة في استثمار الجمارك ولاسيما الرسوم المستوفاة من استيراد الخمر وتصدير الأصواف والجلود." (رولان موسنييه، 1998، ص414).

كما نلمس نفس التوجه في مملكة صقلية في عهد فريديريك الثاني موهنتوف في الربع الثاني من القرن 13، الذي تمكن من تعظيم سلطة ملكية واسعة الصلاحيات تركز إلى الإدارة وتسيطر على الكنيسة نفسها لتتصرف بموارد جبائية وافرة " (رولان موسنييه، 1998، ص414).

2-المجالس الاستشارية

تمكنت هذه المجالس من تأمين السداد والرشاد للحكومة، وبالنظر إلى أهميتها التي ازدادت مع الزمن، كان يتم انتقاء أعضائها بكل دقة وحزم. كان يضم المجلس الاستشاري في فرنسا 50 شخصا، ثم تحول إلى المجلس الأعلى الوحيد المكلف بالقضايا التي تحال إلى محكمة الملك الخاصة. وفي إنجلترا ضاعف الملك ادوارد السابع عدد أعضاء مجلسه الاستشاري. وعلى هذا النحو سارت الأمور في اسبانيا ولاسيما قشتالة.

3- مجلس الملك

حملت مقتضيات الحرب شارل السابع (1403-1461م) إلى إنشاء مجلس ملكي ونهج لويس الحادي عشر (1423-1483م) النهج ذاته.

الفرع الثاني: القضائية

وتتجلى في تشكيل المحاكم القضائية المركزية، التي تجزأت فيما بعد في كل من فرنسا وإنجلترا إلى محكمتين، الأولى عامة والثانية متجولة. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على هدف السلطة من أن تكون متواجدة في كل الأقاليم التابعة لها. كما أنشأت أسبانيا محكمة بالاده وليد، والتي أولتها صلاحيات تعلو على صلاحيات القضاة المحليين.

الفرع الثالث: التشريعية

والمتمثلة في ظهور البرلمان في إنجلترا في القرن 13، الذي يتجاوز الحدود والحوافز المحلية، ويمكن من بلورة رأي عام يعزز المشاعر والروابط المشتركة، كما أنه يشكل تجمع بين كافة الأقاليم التي تتكون منها المملكة مما يؤدي إلى خلق شعور بالانتماء. ونظرا للمزايا التي تتوفر عليها هذه الهيئة فقد عرفت انتشارا واسعا في الملكيات الأوروبية.

المطلب الثاني: توحيد القوانين

من خلال هذه الأجهزة توجهت السلطة الملكية إلى توحيد القوانين عبر كافة أنحاء المملكة، وهذا ما يسمح لها بالتحكم والسيطرة أكثر على أقاليمها من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى ظهور الشعور القومي الناجم عن الشعور بالمصير المشترك وبوحدة المصالح. ففي إنجلترا أقام هنري الثاني سنة 1154م بإصلاح الملكية عن طريق العودة إلى أنظمة العهد السكسوني الأساسية، والتي جمعت الشعب في قانون مشترك هو قانون الملك. أما في فرنسا " فالقانون الذي صدر عام 1454م أي بعد انتهاء حرب المائة عام (1337-1453م)، وهو قانون **Moutilz les Tours**... والذي يعتبر بحق أول إجراء في بناء التنظيم العصري للقضاء ". (ادوارد بروي، 1998، ص 604).

ثم تم التوحد لتحرير ما يعرف بعادات بورغونيا في عام 1459م، وكذا تحرير الأعراف المعمول بها محليا كالأعراف التقليدية المتبعة في باريس، وجعلها قوانين عامة لكل المملكة. أما إسبانيا فبدأت بالتحضير لقانون موحد للقضاة عام 1480م، والذي أصدرته في السنة الموالية لهذا التاريخ.

وأدت حاجة النظام إلى جعل هذه القوانين واضحة ومفهومة من طرف الجميع إلى إلغاء اللغة اللاتينية واستبدالها التدريجي باللغة المحلية، والمقصود بها لغة البلاط كأداة لتنظيم الاتصالات اليومية. وكان هذا عاملا مهما لنمو الروح القومية، فتطوير لغة محلية واعتمادها في أمور الدولة ولد عند أفراد الشعب الشعور بالخصوصية الثقافية.

المبحث الرابع: السيطرة على البنيان الاجتماعي

المطلب الأول: ردع طبقة النبلاء

استطاعت الملكية بفضل ما تم لها من وسائل العمل والتصرف أن تخضع طبقة النبلاء التي كثيرا ما تمردت على ملوكها. فحرب الوردتين في إنجلترا (1455-1485م) بين هنري السادس ونبلاء إقليم يورك، والتي انتهت بانتصار الملك واستعادته للعرش، أدت بالنبلاء إلى الخراب والاضمحلال.

أما في فرنسا فالعدالة نزلت دونما رحمة على دوق دالسنونا عام 1455م والكونت أرمينياك سنة 1460م. كما توجهت جهود الملوك الكاثوليك في إسبانيا في كبح جماح النبلاء مثل دوق ده بوربون والملك رنيه السيد على مقاطعة بروفانس. كما لجأ الملك يوحنا الثاني في البرتغال إلى إلقاء القبض على دوق بزافاس الذي أعدم وتم احتلال قصره.

المطلب الثاني: مؤازرة الطبقة البرجوازية

في حين تصدت الملكيات لطبقة النبلاء وجدت المؤازرة في الطبقة البرجوازية، التي رأت أن الكثير من مصالحها ترتبط بشكل وثيق بالنظام الملكي، والمتمثلة خاصة في سيادة الأمن ونهاية حروب البارونات التي من شأنها أن تنشط التجارة. فوجد الملوك في هذه الطبقة أكثر العملاء ولاء وطاعة، حيث كان التجار المخاطرون (Marchant Adventores) خير نصراء لملك إنجلترا ادوارد الرابع (1442-1483م). أما "ملك فرنسا فكان بإمكانه الاعتماد على خدمات رجال المال والأعمال في منطقة نهر اللوار انطلاقاً من جاك كور إلى آل تروانجو. " (ادوارد بروي، 1998، ص 604). فمجلس الشورى للملك الفرنسي شارل السابع عام 1455م تألف ثلثاً أعضائه من رجال الاكليروس ومن ممثلي البرجوازية، وبعد ذلك بنحو ثلاثين سنة أي 1484م وفي أول اجتماع عام لممثلي النبلاء في مدينة بلري لعب ممثلو المدن (الذين يمثلون البرجوازية) دوراً بارزاً. " (ادوارد بروي، 1998، ص 604).

المطلب الثالث: ردع الكنيسة

تنامت السلطة الملكية تدريجياً على حساب السلطة البابوية وهذا من خلال الصراعات التي خاضها الملوك ضدها والتي غالباً ما كانت تنتهي لصالحهم. وكان سبب هذا الصراع هو تدخل رجال الكنيسة في الشؤون السياسية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة الملوك إخضاع الكنيسة لسلطتهم. وقد برز هذا الصراع بصورة جلية في النزاع بين ملك فرنسا فيليب الرابع (له بيل 1286-1314م) والبابا بونيفاس الثامن الذي كان متشدداً اتجاه السلطة الزمنية. فقد أصدر مرسوم بابوي يحمل اسم (أنام سكتام)، الذي أكد فيه أولوية السلطة البابوية على السلطة الزمنية، وعلى هذه الأخيرة الخضوع لها، مما أثار غضب الملك فيليب الرابع وأتباعه، فأصدر قراراً بفرض الضرائب على الكنائس مخالفاً أوامر البابا، واتهم السلطة البابوية بعدة جرائم من بينها الشعوذة، وأصدر قراراً بأسر البابا بونيفاس الثامن بناءً على موافقة مجلس مشكل من الطبقات الثلاثة للمملكة (النبلاء، الكنيسة والعامة). وقد تم ذلك في مدينة أناجاني مسقط رأسه، ثم أطلق صراحه سكان المنطقة ليرحل إلى روما أين قبضت عليه أسرة أورسيني، ولم تنقض بضعة أسابيع حتى توفي بونيفاس الثامن مصدوماً، وعين بدله كليمنت الخامس باباً على الكنيسة.

أما في إنجلترا فقد أدى النزاع بين الملك هنري الثامن (1491-1547م) والبابا إلى إصدار الملك قراراً بإلغاء السلطة البابوية على الكنيسة الإنجليزية. وأجاز البرلمان عام 1534م

قانون السيادة الذي أصبح بموجبه الملك وليس البابا رئيسا للكنيسة. وفي إسبانيا " لم يقتصر الملوك الكاثوليك على جعل ديوان التفتيش أداة سياسية بيدهم، بل استطاعوا حمل البابا للتسليم لهم بحق تعيين الأساقفة وترشيحهم للمراتب الكنيسة. " (ادوارد بروي، 1998، ص 360).

كما قام البابا ملتوس الرابع بمنح للملك لويس الحادي عشر سنة 1472م حق ترشيح بعض رجال الكنيسة لبعض المراكز العليا. وبالتالي يمكن إرجاع ما يسمى بالقومية الكنسية إلى القرن الرابع عشر.

المبحث الخامس: الدعاوى إلى الملكية

لقد سعى الملوك لترسيخ الحكم المطلق من خلال الفن والأدب أيضا، فقاموا بتوفير الحماية لدعاة الملكية المطلقة، وقد وجدوا في التيار الكلاسيكي أحسن مساند لهم لأنه علم سنن جمال الوحدة، وفي المقابل تابعوا المناهضين للملكية المطلقة، فلجأت الدولة إلى مراقبة المطبعة والكنيسة وحظرت على الأديرة والكليات والأفراد اقتناء المطابع " كما منعت المنشورات التي تعالج شؤون الدولة وكل المؤلفات التي تهاجم الجلالة الملكية والأخلاق والدين. وراقب الضباط الملكيون البيع وبيع التجوال "، (رولان موسنييه، 1998، ص ص 326-327).

ومن جهة أخرى قامت بتوجيه الصحافة بنشر مقالات تؤيد الحكم المطلق، وهذا ما قام به لويس الثالث عشر في فرنسا عندما أصدر رينيدوا جريدة فرنسا 1631م.

لجأ الملوك أيضا لنشر أفكار المتعلقة " بالقانون الروماني والأرسطوطاليسية كسلاح ضد البابوية الإقطاعية والإمبراطورية. " (جان جاك شوفالييه، 1998 ص 197).

كما راقبت السلطة المسرح، فعلى الممثلين أن يعرضوا المسرحيات على وكلاء الملك في المحاكم العملية قبل تمثيلها. وتم جمع أهل القلم وخاصة في عهد رشيوليو الذي أسس الأكاديمية الفرنسية في عام 1635م التي ساهمت في تقديس الملك. وقد وجد رشيوليو في الملحنين خير عون للملكية المطلقة.

إلى جانب هذا، تم الاهتمام بالفن الذي أستغل لإبراز هيبة الملك، وهذا عن طريق إنجاز البناءات العظيمة وتزيينها. فملك فرنسا هنري الرابع (1557-1610م) يرى بأنه يجب أن "يسيطر العقل على المدن سيطرته على الفكر. والعقل يعبر عنه بالهندسة. " (رولان موسنييه، 1998، ص 328).

ففي " اللوفر ورواق الملوك روت الصور التي تزين السقوف قصص مستعارة عن العهد القديم ومثلت أبطالها بصورة هنري الرابع... الإنسان الكامل المستنير والمسير بروح الله. " (رولان موسنييه، 1998، ص 329). كما أشرف ملك فرنسا لويس الرابع عشر بنفسه على أعمال

البناء المتعلقة بتشيد أقواس النصر تمجيدا لانتصاراته. وتم تنصيب تمثال لويس الرابع عشر لإبراز هيبة الدولة وتم تشيد قصورا واسعة الأرجاء أذهلت كل من رآها بسبب عظمتها وتناسقها الكامل الذي ينم عن نظام حديدي. أما في مقر مارلي الملكي (1679-1686) فقد صُمِمَ كل شيء بشكل يبرز الملك كمركز العالم وكوكب الكون الساطع.

خاتمة

لقد شكل الواقع الأوروبي لما بعد القرون الوسطي أساس العوامل التي بلورت الدولة القومية. فظهور الملكيات القوية والمطلقة بما اتسمت به من إرادة وطموح للبقاء والتجذر، والاضطرابات التي هزت الكنيسة بعد ما كانت صاحبة السيطرة والهيمنة على الشؤون الأوروبية، كانت أهم العناصر التي صاغت الأوضاع باتجاه بناء الدولة القومية. وقد لجأت العائلات الملكية في ذلك إلى عدة أساليب، شملت التوسع بكل طرقه العسكرية والقانونية، إلى جانب إنشاء الأجهزة الإدارية وتوحيد القوانين من أجل التحكم في الأقاليم التابعة لها، كما قامت بالسيطرة على البنيان الاجتماعي من خلال وضع حد لسلطة القوى المنافسة لها كالنبلاء والكنيسة، ومن جهة أخرى الاعتماد على الطبقة البرجوازية الداعمة لها. لجأ الملوك أيضا لاستخدام الفن والأدب لإبراز قوتهم وسطوتهم من أجل تقوية مركزهم.

المراجع

- ادوارد بروي، تاريخ الحضارات العام، ت: يوسف.أ. داغر، فريد.م. داغر، ج3، ط4، بيروت: دار عوידات للنشر والطباعة، 1998.
- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ت: محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- ج.ج. كولوتون، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة. ت: جوزيف نسيم يوسف. بيروت، دار النهضة العربية، 1981.
- رولان موسنييه، تاريخ الحضارات العام: القرنان السادس عشر والسابع عشر، ت: يوسف.أ. داغر، فريد.م. داغر، ج4، ط4، بيروت: دار عوידات للنشر والطباعة، 1998.
- لموسوعة العربية العالمية. ج16، ط2، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.
- نديم البيطار، من التجزئة... إلى الوحدة، ط5، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.